بنمو 9٪.. و15,4 فلساً ربحية السهم الواحد

29 مليون دينار أرباح «الأهلي المتحد» في النصف الأول

أعلن البنك الأهلي المتحد عن صافي أرباح النصف الأول من 2018 التي بلغت 29 مليون دينار مقارنة بمبلغ 26,5 مليون دينار خلال الفترة نفسها من العام السابق، بنسبة نمو بلغت 9,4٪، وبربحية سهم بلغت 15,4 فلسا مقارنة بـ 14,0 فلسا عن الفترة نفسها من العام السابق.

وأرجع البنك هذه الزيادة في صافي الأرباح إلى نمو الإيرادات الأساسية والذي انعكس على تحقيق ارتفاع في صافي إيرادات التمويل بلغ 6,5٪ خلال النصف الأول من 2018.

البيانات المالية

كما حقق البنك نموا في إجمالي إيرادات التشغيل والتي بلغت 63,9 مليون دينار للفترة المنتهية في 30 يونيو 2018 محققا نسبة نمو بلغت 13,7٪ مقارنة بـ 56,2 مليون دينار للفترة نفسها من العام السابق.

كما ارتفعت حقوق الملكية الخاصة بمساهمي البنك بنسبة 1,5٪ لتصل إلى 413,2 مليون دينار كما نهاية يونيو 2018 مرتفعة عن مستواها البالغ 406,9 ملايين دينار، كما في الفترة نفسها من العام السابق.

وبالإضافة إلى ما سبق من مؤشرات، فقد حافظ البنك على معدلات جيدة لمعيار كفاية رأس المال بمعدل 16,4٪ في نهاية يونيو 2018 ليتخطى المستوى المطلوب من قبل الجهات الرقابية والبالغ 13٪. كما حقق البنك عائدا على حقوق الملكية وعلى الأصول بلغ 14,0٪، 1,6٪ على التوالي في النصف الأول من 2018، وهو من أعلى المعدلات في السوق المحلي.

وبلغ إجمالي الموجودات 3,7 مليارات دينار، وودائع العملاء 2,4 مليار دينار، وصافي مديني التمويل 2,7 مليار دينار، في النصف الأول من 2018 تدار جميعها بصورة متوازنة وبدرجة من الدقة والحرص لتضمن تحقيق أعلى العوائد المالية.

أداء قوي

وفي تعليقه على هذه النتائج، قال رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المتحد د.أنور علي المضف: «نحن سعداء بهذه النتائج الجيدة التي تعكس نجاح البنك في السير بخطى ثابتة للحفاظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي الإسلامي». وأضاف: «مازال البنك يواصل أداءه القوي ويؤكد مجددا متانة مكانته، وقوته المالية، واستراتيجيته الناجحة، وجودة قاعدة أصوله. وقد ساهمت سياسة البنك المتحفظة في حمايته من أي تداعيات سلبية للتطورات الإقليمية والعالمية وانعكاسها على البيئة الاقتصادية».

وأعرب المضف عن تفاؤله بارتفاع موازنة الإنفاق الرأسمالي الحكومي وانعكاساته المتوقعة على البيئة التشغيلية المحلية والتي ستنعكس بدورها بالإيجاب على توفير المزيد من الفرص أمام البنوك المحلية، مؤكدا ان البنك الأهلي المتحد بما يملكه من تاريخ عريق بصفته أقدم البنوك التي عملت في الكويت منذ أكثر من 77 عاما، وبما حققه من نجاحات متواصلة على مدار كل هذه السنوات حتى اكتسب مكانته الفريدة يعد من أكثر البنوك جاهزية للاستفادة من هذه الفرص والمشاركة في خطة التنمية الوطنية للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي ضمن رؤية الكويت الجديدة 2035.

إنجازات متنوعة

وأوضح المضف ان البنك الأهلي المتحد يحتفظ بتصنيفات ائتمانية جيدة من وكالات التصنيف العالمية وهو ما يعكس وضوح رؤيته الاستراتيجية ومتانة مؤشراته المالية وجودة أصوله المرتفعة وتميز وخبرة القائمين على إداراته، فضلا عن الثقة الكبيرة التي يحظى بها البنك سواء على مستوى المساهمين أو العملاء.

واستمر البنك في الحصول على تقييمه الائتماني المرتفع من وكالات التصنيف الائتماني العالمية مثل «فيتش» و«موديز» و«كابيتال إنتلجنس»، حيث قامت وكالة «فيتش» بتأكيد الملاءة الائتمانية للبنك على المدى البعيد بتقييم A+ وعلى المدى القصير بتقييم F1 مع نظرة مستقبلية مستقرة. كذلك ثبتت وكالة «موديز» تقييمها بالعملة المحلية بتقييم A2 مع نظرة مستقبلية مستقرة. كما قامت وكالة «كابيتال إنتلجنس» بتثبيت التقييم الائتماني طويل المدى للبنك بالعملة الأجنبية إلى A+ وعززت التقييم قصير المدى بالعملة الأجنبية على A2 وتعكس هذه التقييمات جودة وملاءة المركز المالي للبنك، مع استقراره وقدرته على تحقيق معدلات أرباح جيدة خلال المستقبل.

مكانة رائدة

من جانبه، قال الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المتحد ريتشارد جروفس: «حافظ البنك على مكانة رائدة في الكويت، وذلك بفضل الاستراتيجية الشاملة والأداء القوى المستمر، وقبل أن يكتمل 2018 حصد البنك العديد من الجوائز المرموقة ومنها جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية للأفراد الكويت» للعام 2018 وجائزة «أفضل بنك لعمليات التسويق للخدمات المصرفية للأفراد» للعام 2018 من قبل مجلة من مجلة «جلوبال بانكنج آند فاينانس ريفيو»، وذلك نظرا للإنجازات الملموسة التي حققها البنك في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد، من خلال تطوير الحلول المصرفية التي تجعل من التجربة المصرفية للعملاء أكثر مرونة وكفاءة وإظهار التزام قوي بتعزيز تجربة العملاء من خلال تقديم خدمات مصرفية ذات قيمة مضافة فضلا عن حرص البنك على مواصلة الاستثمار في التكنولوجيا وامتلاك البنك لشبكة فروع قادرة على تقديم خدمات عالية الجودة».

جوائز مرموقة

وكذلك فاز البنك الأهلي المتحد بجائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت» من مجلة «ذا بانكر ميدل ايست»، الرائدة والمتخصصة في الأسواق المالية والمصرفية في منطقة الشرق الأوسط، وتعكس الجائزة رؤية البنك كمؤسسة مالية رائدة تتبنى أفضل التطبيقات العالمية لتوفر أفضل الخدمات المصرفية الخاصة. كما حصد البنك الأهلي المتحد جائزة «أفضل بنك لإدارة الموارد البشرية في الكويت»، وذلك من قبل «سي بي آي فاينانشال بانكر مدل ايست»، الرائدة والمتخصصة في الأسواق المالية والمصرفية في المنطقة. حيث جاءت هذه الجائزة اعترافا بما حققه البنك من تميز في مختلف مجالات عمل الموارد البشرية والتي تعكس أفضل الممارسات التي يتبناها في إدارة الموارد البشرية. كذلك حصد البنك جائزة «التميز للصحة والسلامة والبيئة 2018» وذلك من قبل الجمعية الأميركية لمهندسي السلامة – فرع الكويت، حيث تعكس هذه الجائزة تأتي هذه الجائزة جهود البنك المتواصلة من أجل دعم القطاع الصحي والمبادرات التي أطلقها في سبيل المساهمة في تخفيف المخاطر الوظيفية والتوعية بمبادي ومتطلبات السلامة والصحة».

التكنولوجيا المالية

كما استطاع البنك أن يمضي قدما في خطته لتبني آخر التطورات التكنولوجية في العمل المصرفي والتحول الرقمي لنستمر في ريادتنا في مجال التطوير والابتكار المصرفي استطعنا خلال النصف الأول من العام 2018 أن ننجز الكثير من في هذا الصدد، فقد قمنا بإطلاق شراكة جديدة متميزة مع «أجار اونلاين» لتعزيز نمو مدفوعات إيجار العقارات من خلال القنوات الرقمية مما يوفر الراحة للمستأجرين والملاك كذلك نجحنا بالتعاون مع شركة «إي نت» في إطلاق خدمة سداد الفواتير الخاصة بجميع شركات الاتصالات الكبرى العاملة في الكويت والتي تتيح لعملاء البنك الأهلي المتحد إمكانية شحن الرصيد ودفع الفواتير الخاصة بهواتفهم المحمولة في أي وقت ومن أي مكان، عن طريق الخدمة المصرفية الإلكترونية عبر الإنترنت والهواتف المحمولة. وسيواصل البنك الأهلي المتحد خطته لتعزيز منصته المصرفية الرقمية.

المضف: سياسة البنك المتحفظة جنَّبته أي تداعيات سلبية للتطورات الإقليمية والعالمية

متفائلون بالإنفاق الرأسمالي الحكومي وانعكاسه بالإيجاب على البنوك الكويتية

«المتحد» أكثر البنوك جاهزية للاستفادة والمشاركة برؤية «كويت جديدة 2035»

د.أنور علي المضف

بلغت 2,5 مليار دولار في 6 أشهر

62,5٪ تراجعاً بترسيات العقود في الكويت بالنصف الأول

محمود عيسى

حلت الكويت في المركز الرابع خليجيا وقبل البحرين وعمان من حيث تراجع قيمة عقود المشاريع التي تمت ترسيتها في النصف الاول من 2018 والتي بلغت 2,574 مليار دولار فقط مسجلة هبوطا حادا بنسبة 62,5٪ وفي اتجاه نزولي عن 6,869 مليارات دولار في النصف الاول من 2017.. و13,335 مليار دولار في الفترة ذاتها من 2016، في حين تولت الإمارات زمام القيادة بعقود بلغت قيمتها 22,822 مليار دولار، تلتها السعودية بواقع 12,355 مليار دولار ثم قطر في المركز الثالث بقيمة 3,840 مليارات دولار، فيما جاءت عمان والبحرين في المركزين الخامس والسادس بعقود بلغت قيمتها 2,168 مليار دولار و1,493 مليار دولار على التوالي. وتشير البيانات الصادرة عن ميد بروجكتس التي رصدت نشاطات المشاريع وترسيات العقود في دول مجلس التعاون الخليجي في النصف الأول من 2018 إلى أن هذا العام قد يكون واحدا من أسوأ الأعوام بالنسبة لسوق المشاريع الإقليمية خلال جيل كامل، فقد تراجعت القيمة الإجمالية للمشاريع التي أرسيت في هذه الدول في النصف الأول من 2018 بنسبة 19,9٪ مقارنة بالفترة نفسها من 2017، حيث بلغت قيمة عقود الهندسة والتوريد والبناء 45,2 مليار دولار.

وأضافت المجلة أنه برغم أن التباطؤ قد يعزى جزئيا إلى حلول شهر رمضان في وقت مبكر هذا العام، إلا أن الاتجاه التنازلي كان واضحا منذ 2015، عندما سجلت دول مجلس التعاون الخليجي ذروة ترسيات عقود EPC بقيمة 177 مليار دولار. وتبين المقارنة بين النصف الأول من 2017 ونظيره من 2016 انخفاضا بنسبة 16,9٪، مما يعني أن قيمة ترسيات المشاريع قد انخفضت بأكثر من 30٪ في غضون عامين فقط.

ويذكر أن صندوق النقد الدولي كان قد توقع تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة في 2018، وقد تعززت وجهة النظر هذه من خلال المزيد من الانخفاض في ترسيات عقود المشاريع التي شهدتها المنطقة ولا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي.

النصف الأول من 2018

أما على أساس كل دولة من دول التعاون على حدة، فقد كانت ثمة فوارق ذات دلالة إحصائية على كيفية أداء الأسواق في النصف الأول من 2018. فقد استأثرت الإمارات بأكثر من 50٪ من القيمة الإجمالية للمشاريع التي أرسيت، ما جعلها السوق الوحيد الذي يحقق نموا على مدار العام، مسجلا زيادة قدرها 8,5٪ مقارنة بالنصف الأول من 2017.

النظرة المستقبلية

على الرغم من تحسن أسعار النفط، إلا أن التفاؤل بشأن النظرة المستقبلية للفترة المقبلة يجب ان يكون معتدلا، حيث انه مع تباطؤ النشاطات في اشهر الصيف القادمة، يبقى من غير المؤكد ما إذا كان 2018 سيشهد قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على تجاوز 100 مليار دولار من المشروعات التي ستتم ترسيتها، وذلك برغم وجود قائمة كبيرة وقوية من المشاريع من المقرر أن تتم ترسيتها قريبا، لاسيما في قطاعات النقل والبناء والطاقة. ومن المقرر أن يحصل المقاولون على العديد من المشاريع الكبرى في المنطقة في النصف الثاني من 2018، ولكن نظرا للتباطؤ العام في السوق، فإن التوقعات لهذه المشاريع تبدو غير مؤكدة.

ضمن جهود الشركة لتعزيز أنشطتها والاستعانة بالكوادر الوطنية

«بيتك ـ تكافل»: تعيين مبارك المزيني نائباً للرئيس التنفيذي

رحب الرئيس التنفيذي لبيتك للتأمين التكافلي قتيبة النصف بانضمام مبارك المزيني إلى الادارة التنفيذية بمنصب نائب رئيس تنفيذي، الذي يأتي ضمن جهود الشركة لتعزيز موقعها وانشطتها في السوق المحلي بالاستعانة بالكوادر الوطنية ذات الخبرة الكبيرة في صناعة التأمين التكافلي.

ولدى المزيني خبرة كبيرة في مجال عمل الشركة، التي تعد من كبرى شركات التامين التكافلي على مستوى السوق الكويتي، حيث عمل في جهات عديدة قبل انضمامه الى شركة «بيتك ـ تكافل»، بالاضافة الى انه يتمتع بمهارات قيادية مميزة، مما سيساهم في جهود الشركة لتوسيع دورها وانشطتها وحصتها السوقية على المستوى المحلي والاقليمي.

وتواصل شركة «بيتك ـ تكافل» جهودها لتعزيز الاداء المهني والارتقاء بمستوى جودة الخدمة، ويتبنى العديد من السياسات لتطوير الاداء وتعزيز الربحية ومواجهة المنافسة، خاصة في ظل اقبال كبير على خدمات التأمين التكافلي ووجود منافسة شديدة بين الشركات في هذا المجال.

مبارك المزيني

62٪ من استثماراتهم خارج البلاد و32٪ بالعملات والودائع

ثروة الكويتيين ستصل إلى 260 مليار دولار بحلول 2022

توقعت مؤسسة بوسطن كونسلتينج جروب ان تواصل الثروة الشخصية للأفراد في الكويت النمو بمعدل سنوي مركب يبلغ 5٪ خلال الأعوام الخمسة المقبلة حتى 2022 وفقا لتقريرها الصادر أمس.

ونمت الثروة الشخصية في الكويت بنسبة 5٪ بين 2016 و2017. وكانت المحركات الرئيسية وراء هذا النمو في الفترة بين 2016 و2017، هي التطورات الإيجابية التي شهدتها الأصول في الخارج والتأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية.

ومن المتوقع أن يستمر نمو الثروة الشخصية في الكويت بمعدل سنوي مركب بواقع 5٪ مع توقعات بأن تبلغ قيمة الأصول القابلة للاستثمار 260 مليار دولار بحلول عام 2022.

وعن توزيع الثروة في الكويت، قال التقرير انه من المتوقع أن تنمو الأصول غير القابلة للاستثمار بمعدل سنوي مركب يبلغ 5٪ في السنوات الخمس المقبلة، في حين من المتوقع أن تشهد الثروة القابلة للاستثمار نموا أسرع بشكل طفيف من 4٪ معدل سنوي مركب في الفترة من 2012 إلى2017 إلى 5٪ معدل سنوي مركب في الفترة من 2017 إلى 2022.

واستحوذت الاستثمارات الكويتية في الخارج على النسبة الأعلى في 2017، إذ بلغت 62٪، تليها العملة والودائع بنسبة 30٪، والأسهم وصناديق الاستثمار بنسبة 7٪ والتأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية بنسبة 1٪.

وبحلول العام 2022، من المتوقع أن يبقى توزيع الأصول ثابتا، مع توقعات بنمو طفيف على العملات والودائع من 2 إلى 32٪.

وتصدرت الأصول في الخارج والتأمين على الحياة والمعاشات التقاعدية العوامل التي عززت نمو ثروة الكويتيون حسب فئات الأصول محققة 5٪ بين 2016 و2017. ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في النمو حسب فئة الأصول: العملة والودائع بنسبة 4٪ والسندات بنسبة 3٪ والأسهم وصناديق الاستثمار بنسبة 3٪. وواصلت الثروات الشخصية في منطقة الشرق الأوسط تحقيق معدل نمو إيجابي بين 2016 و2017 بمعدل 8٪ ومن المتوقع أن يستمر هذا النمو بوتيرة ثابتة على مدار السنوات الخمس المقبلة. ارتفعت الثروة الشخصية في منطقة الشرق الأوسط بنسبة 11٪ لتصل إلى 3,8 تريليونات دولار في عام 2017، وهو نمو ملحوظ مقارنة بمعدل النمو السنوي المركب في السنوات الخمس السابقة.

ووفقا للتقرير، فقد نمت الثروة المالية الشخصية حول العالم بنسبة 12٪ في عام 2017 لتصل إلى 202 تريليون دولار.